أساس القانون

إن القاعدة القانونية لا تنشأ من العدم أو الفراغ بل هناك عدة عوامل تساهم فى تكوين هذه القاعدة منها عوامل إجتماعية وأخرى إقتصادية وعوامل سياسية وجغرافية أى أن القاعدة تمثل الإرداة الشارعة فى المجتمع. ويقصد بأساس القانون أى من هو واضع القانون أى الأساس الذى يبرر وجود القاعدة القانونية. هناك إتجاهين فى هذا الصدد ., يهتم الإتجاه الأول بالمظهر الشكلى أى أن القانون يعبر عن إرادة الحاكم بينما يهتم الإتجاه الثانى بالمذهب الموضوعى الذى يرى أن هناك عوامل عدة أسهمت فى وجود القاعدة القانونية.

أولاً:- المذهب الشكلى ( نظرية أوستن) - مفهوم النظرية وأساسها: نادى بتلك النظرية الفيلسوف أوستن وقال بأن القانون ليس نصيحة وإنما هو أمر من شخص يعترف له بالطاعة ويوجه إلى أفراد يدينون بالطاعة للحاكم. ومن ثم فإن القانون عند صاحب هذا المذهب يقوم على أسس ثلاثة وهم

 1)- أن القانون أمر بعمل معين وإمتناع عن عمل.

 2)- أن يصدر أمر الطاعة من الحاكم الذى يدين له الافراد بالطاعة.

 3)- أن يكون هناك جزاء يوقع من الحاكم على من يخالف القانون... وسوف تنناول شرح كل هذه الأسس كالتالى:..

 1- القانون أمر بعمل معين وإمتناع عن عمل ولكن هناك العديد من القواعد القانونية لا تتضمن أمراً ولا نهياً مثل قواعد القانون المدنى الخاصة بالعقود فهل تخرج هذه القواعد من مراد القاعدة القانونية الاجابة بالطبع لا.

 2- الحاكم فى النظام هو الذى يصدر الأوامر والنواهى

 3- توقيع الجزاء على مخالف الأوامر والنواهى ولكن هذا الشرط كما يذهب البعض يؤدى إلى القول بأن قوعد القانون الدولى العام ليست قواعد قانونية نظراً لعدم وجود سلطة تعلو على إرداة الدول وتجبرها على طاعتها.

- نقد النظرية

1- إن الإعتداد بالمعيار الشكلى لوجود القاعدة القانونية يبعدنا عن جوهر القاعدة القانونية فهناك العديد من العوامل التى ساهمت وشاركت فى تكوين هذه القاعدة القانونية.

 2- إهمال جانب القاعدة على حساب الحاكم حيث أن هذا المذهب الشكلى ركز فقط على إرادة ومشيئة الحاكم وحده وهذا يخالف الواقع فالقانون يجب أن ياتى متفقاً مع حاجات وظروف المحكومين فكما يذهب البعض إلى أن القناعة والرضا بالقانون أهم عوامل نجاح القانون فى الدولة.

 3- إعتبار التشريع المصدر الوحيد للقانون., فالأخذ بالمذهب الشكلى يؤدى إلى حصر معيار القانون فى التشريع وحده والحال عكس ذلك حيث أن العرف يلعب دور كبير ملحوظ فى خلق القواعد القانونية.

ثانياً: المذهب الوضعى إذاء النقد الذى وجه إلى المذهب الشكلى وعدم نجاحه فى تأصيل أساس القاعدة القانونية. فقد ظهر بنطاق الفلسفة المثالية العديد من المدارس المثالية التى ترى أن القانون ليس إلا حقائق مثالية وهى تنحصر فى مدارس ثلاثة وهم 1)- مدرسة القانون الطبيعى. 2)- المدرسة التاريخية. 3)- مدرسة التضامن الاجتماعى., وسوف نعرض لكل منها على حده...

أ-) مدرسة القانون الطبيعى: يقصد بالقانون الطبيعى أنه مجموعه من القواعد الثابته فى كل زمان ومكان بحيث تسمو على كل القوانين الوضعية وهذا هو الذى يوضح أن القانون الطبيعى هو أساس القانون الوضعى , ولكن هذه النظرية لاقت هجوماً شديداً من أنصار المدرسة التاريخية فالقانون عندهم وليد البيئة الاجتماعية وهو متغير من زمان لآخر ومن مكان لآخر.

ب)- المدرسة التاريخية: رائد هذه المدرسة الفقية الالمانى سافينى وترى أن القانون وليد الحياة الاجتماعية فهو مثل الكائن الحى يتغير من زمان إلى آخر فالعرف عندهم هو المصدر الشعبى للقانون وما دور المشرع إلا تسجيل تطور تلك القواعد ولكن هذه النظرية منتقدة لأنها تلغى دور القانون الطبيعى كما أنها بالغت فى الدور الذاتى والتلقائى لنشأة القوان وتطوره.

ج)- مدرسة التضامن الاجتماعى: رائد هذه المدرسة الفقيه الفرسنى ديجى, ويرى أن القانون يجد أساسه فى التضامن الإجتماعى ففى إطار الواقع ينشأ القانون كمجموعة من القواعد التى تنظم الأفراد فى المجتمع بقصد المحافظة على النظام العام وعلى المصالح المشتركة. أى بقصد تحقيق الهدف النهائى وهو التضامن الاجتماعى. ولكن لم يكتب لهذه المدرسة النجاح والإستمرار لأنها لم تلتزم الواقعية فى التحليل فمنطق النظرية يقدم حقيقة واقعية وهى التضامن الاجتماعى المنبنى على الإستنتاج والتجربة ولكن هناك حقائق إجتماعية أخرى ناشئة عن تجمع الأفراد فى المجتمع مثل التنافس الذى ينشأ نتيجة تعارض مصالح الأفراد., كما أن ديجى جعل القاعدة السلوكية قاعدة قانونية لمجرد توافر فكرة الجزاء أى قبل تدخل الدولة بتنظيم الجزاء ولم يقدم معياراً للتمييز بين القاعدة القانونية فى مراحل تكوينها الأولى وبين غيرها من القواعد الإجتماعية الأخرى.

* + - رأينا فى الموضوع:

بعد فشل النظريات الثلاثة نرى مع البعض أن هناك العديد من العوامل والحقائق التى ساهمت فى تكوين القاعدة القانونية فالقانون يوضع لخدمة البشر ومن ثم فلابد أن تأتى أحكامه متفقة مع طبيعة هؤلاء البشر فإختلاف الطبيعة البشرية وإختلاف الوسط المادى والإجتماعى, مثال لذلك القانون الخاص بالطلاق والذى يعطى للرجل إمكانية إيقاع الطلاق بالإرداة المنفردة ولكنه يمنع ذلك عن المرأة ويعود ذلك لقوامة الرجل على المرأة ولكن القانون يعطى للمرأة حقوق أكثر من الرجل ببعض الأوضاع فى العمل والإجازات.... الخ وإذا كانت العوامل الواقعية أسهمت فى تكوين وإنشاء الكثير من القواعد القانوينة فإنه لا خلاف أن الحقائق المثالية مثل قواعد الدين والأخلاق والعوامل الإقتصادية كان لها دور مكمل للقواعد الواقعية. وحاصل القول أن القانون ما هو إلا إنعكاس لأحوال البشر ولابد من الرجوع إلى معايير وعوامل واقعية وحقائق مثالية للوصول إلى القاعدة القانوينة.